

الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة

دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة

DOI: 10.12816/0012988

د. إدريس عطية بن الطيب (*)

أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر

الملخص

هذه الورقة دراسة أهم التحديات التي يمكن أن تفرضها الظاهرة الإرهابية في أعقاب حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث استفادت من جميع المزايا التي قدمتها العولمة، بحيث تم التغيير في أشكال وأساليب عمل الجماعات الإرهابية، وتم أيضاً التحول حتى في طريقة تنظيمها، بل أصبح العالم يشهد تشكيلات إرهابية هجينة مثل تنظيم ما يسمى بـ«داعش» اليوم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، ما أدى إلى ظهور إجراءات مضادة في ظل العولمات (عولمة كل شيء) - بما في ذلك التشريع والعقاب، ولعل من أبرز مظاهرها اليوم تفريد كل من التجريم والعقاب.

ولذا فإن المواجهة التشريعية أو حتى الإجرائية للإرهاب تستدعي بالضرورة بعض المضايقات لحرية الأفراد بما فيها عناصر الجماعات الإرهابية أنفسهم. هذا كله أدى بمنظومات الجزاء العقابية إلى إيجاد تصور منطقي جديد يتماشى مع طرحي: ضرورة ملاحقة العناصر الإرهابية، وضرورة كفالة حقوق الأفراد (ضحايا الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو حتى الإرهابيين أنفسهم)، ويتمثل ذلك في طرح قائم بالأساس على فلسفة الرعاية اللاحقة التي تعد جزءاً من السياسة العقابية، وفي الوقت نفسه حقاً من حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ساعية بذلك إلى تأهيل المحكوم عليه للحياة عقب الإفراج عنه أو باعتباره نوعاً إنسانياً للمعاملة العقابية بوجه عام.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، ما بعد الحداثة، العولمة، الأشكال، الأساليب، المواجهة.

Idriss.attia@yahoo.com (*)

Abstract

Terrorist Phenomenon in the Post-Modernity Phase: An Analytical Study on Its Forms, Techniques and Counter Measures.

By

Dr. Idrees Atiyya bin Al-Tayyib^(*)

Lecturer, Department of Political Sciences and International Relations, Universite Larbi Tebessi, Tebessa Tilssa, Algeria.

The present study provides an important exposition on the grave challenge associated with terrorism in the wake of post-Cold War era. The globalization, perse, has made candid its distinctive characteristics. For, terrorism reflects changes in its forms, techniques and activities. Also, terrorism has assumed organized formats. Rather, the world witnesses organized terrorist formations. Daesh (Islamic State in Iraq and Syria) represents a striking example. This development has led to another development-----emergence of counter measures in the wake of globalization. This includes legislations and punishments.

Accordingly, legislative counter and even procedural terrorism necessitates some impediments towards the enjoyment of freedom of individuals. This includes elements of terrorist groups themselves. All this leads to the development of a penal system. This will further lead to the development of a logical concept. Based on this concept, there is dire need to chase terrorist elements. Equally important is the need to ensure the rights of the individuals-----victims of terrorisms (directly or even indirectly) and even terrorists themselves. Such an approach represents the after care philosophy. The latter is considered as an integral part of penal policy. Simultaneously, it is regarded as a necessary constituent of modern concept of human rights.

Key Words: Terrorism; Post-Modernity Phase; Globalization; Forms; Techniques; Encounter

(*) Idriss.attia@yahoo.com

المقدمة

تعددت المسميات التي يمكن أن تطلق على الواقع الذي نعيشه اليوم، سواء أطلق عليه زمن ما بعد الحداثة Post-Modernity، أو الاعتماد المتبادل Interdependence، أو نهاية التاريخ End of History، أو الاندماج المكثف Deeper Integration، أو العولمة Globalization، فإن نقطة الانطلاق لجميع هذه المسميات هي أنها تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في أي مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة في أبعد نقطة من نقاط الكون.

وإذا تعلق الأمر بالتهديدات الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة، وفقاً لما يراه «ألفين توفلر» مؤلف (صدمة المستقبل)، فإنها تقوم في الأصل على ثلاث ركائز أساسية في هذا المجال وهي: التسارعية Acceleration، والمؤقتية Transience، والتنوع Diversity وهي الأكثر بروزاً في العالم المعاصر، فقد شاع في السنوات الأخيرة الحديث عن عولمة الإرهاب والجريمة، وتشير الدراسات إلى أن الإرهاب لم يعد تقليدياً من حيث الوسيلة والهدف والتخطيط، فقد استفاد من مزايا العولمة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث تمت عولمة جميع الظواهر بما فيها التهديدات الأمنية، وخاصة تلك المتعلقة بالإرهاب.

إذ يتوقع «وليام نوك» مؤلف كتاب «عالم جديد متغير» أن يكون الإرهاب ردة الفعل المقابلة للتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيراً عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، ويتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في القرن الحادي والعشرين، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم، من أقصى الأرض إلى أدناها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الإنترنت...، ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات.

كما أن الإرهاب الجديد لم يعد محلياً ينحصر داخل الدولة الوطنية الواحدة، بل أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية، ولم يعد يمارس بطريقة عشوائية، بل أصبح إرهاباً نسقياً، كما تحولت طريقة تنظيمه من التنظيم الإرهابي ذي الشكل الهرمي إلى التنظيم الإرهابي ذي الشكل العنقودي الذي يتوزع في خلايا صغيرة يصعب القضاء على

قياداتها، ويمكن إبراز أهم تحولات الظاهرة الإرهابية في عصر العولمة فيما يأتي:

- التحول من حيث التنظيم: أصبحت تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفراداً من مختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا وطنية أو قومية، وإنما تجمعها قضايا إيديولوجية مشتركة، كما تنتقل من مكان لآخر، حيث يصعب متابعتها أو استهدافها.

- التحول من حيث الأهداف: فالإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وإنسانياً وليس مجرد لفت الانتباه إلى المطالب السياسية والعقائدية.

- التحول من حيث الوسائل: أصبح يحتمل أن تستعمل الجماعات الإرهابية جميع الوسائل والأدوات من أجل تحقيق أهدافها وما يخشاه المجتمع الدولي هو حصول هذه الجماعات على أسلحة الدمار الشامل.

أولاً: المشكلة البحثية

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة والبحث في أهم الآليات المطروحة لمواجهتها وتحليلها، وعلى هذا الأساس نطرح المشكلة البحثية التالية: كيف يمكن أن تشكل الظاهرة الإرهابية تهديداً للأمن بكل أبعاده؟ وما الآليات المطروحة لمواجهتها؟

ثانياً: أسئلة الدراسة

تثير هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات هي:

١ - ما المقاربات المعرفية التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الإرهابية؟

٢ - ما أهم أشكال وأساليب الظاهرة الإرهابية المعاصرة؟

٣ - ما الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الظاهرة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، تقوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض

العلمية لتحليل الظاهرة الإرهابية وقراءة أهم آليات مواجهتها، حيث تعد هذه الفروض العلمية بمثابة الضوابط الأساسية التي تحكم مسار البحث وتحدد وجهته، كما تستبعد الدراسة الانطلاق من فكرة المتغير «التفسيري الوحيد»، وتميل إلى تبني مجموعة من المتغيرات، ومن ثم يمكن صياغة الفروض التالية:

- كلما كان هناك تغيير في مصادر وأشكال وأساليب الظاهرة الإرهابية، أدى ذلك إلى بروز أطر معرفية ملائمة لتحليلها.

- كلما كانت الدولة غير قادرة على تحقيق شروط السلم والأمن، أدى ذلك إلى إمكانية انتشار النشاطات الإرهابية.

- كلما كانت آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية تركز على تناسق الجهود المحلية والدولية، كانت هذه الآليات فعّالة في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

ثالثاً: أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهداف وأهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمشكلة التي تطرحها والنتائج التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهمة بالموضوع نفسه، وفي الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواء ما يتعلق بشرح وتوضيح الأفكار الغامضة، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعلمي بشأن الظاهرة المدروسة، ومدى إفادة المنظرين والدارسين والمهتمين والممارسين والمقررين.

أ- أهمية الدراسة

إن هذه الدراسة تعنى ببحث موضوع الإرهاب بوصفه موضوعاً شكّل قضية كبرى ضمن أجندة الدراسات السياسية الدولية والعربية، خاصة في مدة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وهذا ما يربط التهديد الإرهابي بكثير من القضايا والإشكالات في الفضاء العربي، أهمها إشكالية بناء الدولة والنظام السياسي وإشكالية التنمية والفقير.

إذ تسعى هذه الدراسة إلى إزاحة اللبس عن الظاهرة الإرهابية المعاصرة ومعرفة

وتحليل مستويات مواجهتها وأطرافها المختلفة، كما تسعى هذه الدراسة إلى استطلاع الظاهرة الإرهابية وأنماط تفاعلاتها ودرجة الخطر الذي تمثله وتحديد المنطق الذي يتحكم فيها خلال فترة الحراك العربي وما بعده، هذه الفترة التي شهدت وجود الوحش الكاسر المتمثل في «داعش».

ب - أهداف الدراسة

تعد الظاهرة الإرهابية خطراً وتحدياً عالمياً وعربياً، يقع على عاتق جميع الدول، ويقتضي هذا من ذوي الشأن والممارسين والأكاديميين الاهتمام بها وجمع المعلومات عنها وعن الأوضاع الأمنية التي تشكلت فيها، وعن الأخطار والتهديدات الأمنية التي تمثلها. كما تهدف الدراسة إلى جمع مزيد من البيانات والمعلومات عن الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة، وعمليات مواجهتها وانعكاسات ذلك على العالم واستشرافها مستقبلاً؛ ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض الإضاءات بشأن المستجدات حول هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي إعادة ترتيب أولوياته وإدراك ما يحوم حوله من تحديات إرهابية معولة، لربما يقلص ذلك من بعض التحديات المقبلة.

رابعاً: حدود الدراسة

تحدد مجالات المشكلة البحثية في النقاط التالية:

أ - الحدود المكانية: تركز هذه الدراسة على الظاهرة الإرهابية وآليات مواجهتها وتتخذ مجالاً محدداً لها في العالم كله بوصفه حيزاً مكانياً لمسح تفاعلات الظاهرة الإرهابية، حيث تتم دراسة هذه الظاهرة أفقياً على العالم كله؛ إذ تمثل الظاهرة الإرهابية تهديداً أمنياً لجميع أجزاء العالم، ولا يقتصر هذا التهديد على جزء فقط دون الأجزاء الأخرى، على أساس أن الإرهاب أصبح تهديداً عابراً للأوطان والقارات.

ب - الحدود الزمانية: تتحدد المدة التي تعالجها هذه الدراسة، بمدة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م بوصفه مجالاً زمنياً لها، ذلك أن ما بعد

هذه الهجمات بدأت فيها الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب وهو ما ولد يقظة أمنية جماعية لهذا الخطر، وهو بدوره ما أسال كثيراً من الخبر لمعالجة هذا الموضوع، إذ تعد هذه المدة مختبراً لأنماط تفاعل هذه الظاهرة وتحولاتها مع منطق متباين لمواجهتها بين مجهودات عربية وأدوار دولية وأمريكية.

ج - الحدود الموضوعية: تنصب هذه الدراسة على مجموعة سلوكيات الظاهرة الإرهابية، وتميزاتها وتطورها وإشكالية تحديد تعريفها، وأهم مسبباتها وأنماطها وأشكالها وتحولاتها وعولمتها وتفاعلاتها المتنوعة في العالم وطبيعة الخطر الذي تمثله وأبعادها الإستراتيجية وحركيتها إلى جانب تناميها وتوزيعها، وآليات مواجهتها المتنوعة، ومسارات هذه المواجهة ومآلاتها.

خامساً: مصطلحات الدراسة

إن أية دراسة علمية في شتى المجالات تتطلب تحديد المفاهيم الأساسية في الموضوع محل البحث والدراسة، وأهم المفاهيم الأساسية في هذا الموضوع هي:

الأمن Security: إن «الأمن» ليس من المفاهيم التي يسهل تعريفها، وليس من المفاهيم التي يتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة «الأمن»، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، وفي ذلك يرى «باري بوزان» Barry Buzan أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (ابن عنتر، ٢٠٠٥م).

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية معنى الأمن، فعدته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر (بيليس وسميث، ٢٠٠٤م)، ومن السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات

داخلية وخارجية، فمفهوم «الأمن» ليس مفهوماً جامداً، بل مفهوماً ديناميكياً يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية (غريفيتس و أوكالاهان، ٢٠٠٨م)، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الإستاتيكية).

ويمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة، حيث تجتمع في مضامينه معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد، فهناك مفهوم الأمن الصلب Hard Security، والأمن اللين Soft Security، فالصلب هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن الكلاسيكي)، وعادة ما يتبلور من خلال موازين القوى بين الدول، أما الأمن اللين، فهو مفهوم يندرج فيه جميع التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول مثل: التحديات الصحية والجرائم المدنية، واللاجئين، والتطرف والإرهاب (الحربي، ٢٠٠٨م)، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية.

- التهديد/الخطر

إن دراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسة (الفردية - المجتمعية - الوطني - الإقليمي - العالمي) ومروراً بمصادر التهديد (داخلي / خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات.

فالتهديد Threat قد يكون جسدياً أو اقتصادياً وقد يمس الأمن التقليدي وحقوق الإنسان، أو الوضع الاجتماعي، فهو متعدد الأبعاد والمظاهر، وهو ذاتي أي نفساني (Beck, 2001)، فهو شيء مدرك بشدة عكس الخطر المعروف بالإحساس، فكلما زادت شدة الإدراك زادت حدة اللاأمن، وعليه فالتهديد هو نتيجة ترجمتنا للأوضاع الملاحظة،

ومن ثم يكون التهديد طبقاً للترجمة المتوصل إليها، على عكس ما يمكن تقييمه، حيث يحدث التهديد بتوافر مجموعة من الأسباب والمسببات الحركية متعددة الأبعاد ومختلفة الطبيعة وهي دوماً معقدة ودينامكية، وهذا ما يجعلها قابلة لإفراز أسباب جديدة تعمل على التحول في طبيعة التهديد. ومن خصائص التهديد أنه شيء مدرك وقد يتعقد، ولكن لا يتلاشى أو يزول؛ إذ ينبغي إيجاد الشروط الضرورية للتعامل معه، فالتهديد لا يحتوى، ولا يدار، وإنما التهديد يحل، والتهديد كذلك غير موحد المصدر في العادة، وقد يرتبط بحركية سببية من جهة، ويرتبط بفواعل من جهة أخرى.

أما الخطر Risk، فإن مستوى الخطر (مقياسه) قائم على احتمالات حسابية، فما احتمال حدوث الخطر؟ فالخطر يكون دائماً نسبياً؛ لأن الأفراد يترجمون أشياء كثيرة على أنها خطر لهم، فيكون الخطر حقيقة اجتماعية إذا تمت ترجمته ترجمة حقيقية، سواء أكان مادياً أم لا، ومن ثم لا يمكن تلخيص الأخطار بكونها نتيجة الخسائر المحققة بحيث إنها تحتوي على مركبة أساسية وهي المستقبل، الذي يتمثل في امتداد الخسائر المتوقعة في الحاضر على مدى المستقبل - مع نقص الثقة (Beck, 2001).

فالأخطار ذات علاقة بالمستقبل، ومن ثم بالتنبؤ بالخسائر التي لم تحصل بعد، ولكنها تهدد بالحصول، وعلى هذا النحو فإن الأخطار تستهدف مستقبلاً من الواجب تغيير مجراه، وقد ينتج الخطر وفقاً لبروز مجموعة من المتغيرات التي قد تنتج أسباباً تحولها إلى تهديد، وهكذا يكون التهديد نتيجة أولية لتحول الخطر (الرهوان، ٢٠٠٦م).

- الحرب War

التعريف الأوسع قبولاً لدى الأكاديميين المهتمين، هو تعريف «كارل فون كلاوزفيتس» Karl Von Klauswitz للحرب باعتبارها استمراراً للسياسة بوسائل أخرى. ويعرف «كيلمان هربرت» Kilman Hurbert الحرب بأنها:

«فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمعات من جهة أخرى، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي» (دورتي وبالستغراف، ١٩٨٥م).

كما يعرفها «غاستون بوتول» Gaston Boutoul بأنها: «نضال مسلح ودام بين

جماعات منظمة» (بوتول ١٩٨١م)، وتتخذ الحرب عدة أشكال تختلف باختلاف أطرافها وأهدافها ووسائلها ومجالها الزماني والمكاني، حيث يمكن التمييز بين:

الحرب الاستباقية Preemptive War، حيث يتصور أن فاعلاً قد يقوم باستباق هجوم موجه إليه بأن يقوم بتوجيه الضربة الأولى لخصمه، فالحرب الاستباقية هي حالة من الهجوم المباغت (إيفانز ونوينهام، ٢٠٠٤م)، والحرب الوقائية Preventive War هي التي تقوم على عنصر المبادرة في شن حرب وقائية، وهو تصرف مقصود مع سبق الإصرار استناداً إلى تصور وجود ميزة مؤقتة، وتنطوي الحرب الوقائية بصفة عامة على استخدام قدرة الفاعل في وضع هجومي لا دفاعي.

أما الحرب غير المتماثلة Asymmetric Warfare فيتمحور جوهرها حول التشديد على فكرة الغموض أو اللاتيقين في تحديد ماهية العدو بجلاء، وأين هو ميدان المعركة؛ إذ تدور المعركة في بيئة غامضة (كوبلاند، ٢٠٠٣م)، فبالنسبة لـ «هانسون غريزلي» Hansons Grisly الحرب غير المتماثلة لها بيئتها الإستراتيجية الخاصة، فتكون بين أطراف غير متماثلة من حيث مسرح الحرب وطبيعة العدو وأنواع الأسلحة، وهناك عدم وضوح أو تلاش (Disparities) بين الأطراف المتحاربة، وعادة ما يستعمل تكتيك حرب العصابات (Guerrilla Tactics) في إطار هذه الحرب (كوبلاند، ٢٠٠٣م).

سادساً: المدخل النظري للدراسة

مما لا يمكن تجاهله تلك العلاقة بين عالم النظرية المجردة وعالم الواقع الفعلي، فالنظرية تفسر الظاهرة، من ثم تساهم في تحليلها وفهمها كما أنها توفر القدرة على التنبؤ بما يحتمل أن يؤول إليه تطور الظاهرة في المستقبل. وتستند الدراسة نظرياً إلى مقاربة الأمن الإنساني، حيث تعتبر الظاهرة الإرهابية المعاصرة من أبرز مصادر تهديدات الأمن الإنساني بأبعاده الجهوية والعالمية.

ويركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء، والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية؛ وبمعنى آخر تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمه. وترى

لجنة الأمن الإنساني، التي شكلتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠م، وقدمت تقريرها في عام ٢٠٠٣م، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما تنميته كذلك، وترتبط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة (الحري، ٢٠٠٨م)، كما يركز الأمن الإنساني على ثلاثة مستويات: الوطن والجماعة والفرد.

وقد ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية UNDP عام ١٩٩٤م، الذي رأى أن ما يهدد أمن الأفراد في العالم نابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى، وذكر التقرير أن هناك أربع سمات رئيسية تميز مفهوم الأمن الإنساني هي (ابن عنتر، ٢٠٠٥م):

أولاً: الأمن الإنساني كوني يخص جميع البشر في أرجاء المعمورة، إذ إن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل: الإرهاب.

ثانياً: تكامل مكوناته وترابطها، حيث يتوقف كل مكون منها على الآخر في شكل اعتماد متبادل بين هذه المكونات.

ثالثاً: الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التصدي لتلك التهديدات أقل تكلفة في بداية طورها منه في مرحلة لاحقة.

رابعاً: الأمن الإنساني محوره الإنسان (الفرد)، ومن هنا تنبع خصائص الأمن الإنساني المتمثلة في التركيز على متغيرين هما (ابن عنتر، ٢٠٠٥م):

أ- عولمة الأمن: الحديث عن عولمة الأمن، يعني الحديث عن مسألتين مترابطتين، المسألة الأولى: هي عالمية التهديدات، والمسألة الثانية: هي عالمية وضع الحلول، بحيث إن التهديدات أصبحت ذات بعد عالمي، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين جميع الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها، ما يستدعي في الأخير تطوير المؤسسات المكلفة بمسألة السلم والأمن لتفادي تأزم الأوضاع وانتهاج سياسات وقائية.

ب- أنسنة الأمن: ويعني أمناً ذا وجه إنساني، بوصفه للفرد بدلاً من الدولة في قلب تصور الأمن؛ إذ يتخذ الفرد وحدة تحليل له، وعلى العكس من المفهوم العسكري الضيق، فهو ليس مفهوماً دفاعياً، بل يعمل على إدماج جميع الأفعال

مقراً بالصفة العالمية للحق في الحياة، ما يدفع إلى الاهتمام أكثر بالفرد في حالة وجود التهديدات لحمايته من الخوف.

وفي إطار جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة (الوطني) فهما يكملان ويعضدان بعضهما بعضاً (ابن عنتر، ٢٠٠٥م)، وهناك حاجة إلى تقديم نظرية مختلفة للأمن، حيث إن المداخل التقليدية تركز على الحماية من الصراعات الداخلية، خاصة في الدول النامية، وعلى الرغم من وجود اتفاق بين مدارس الأمن الإنساني حول التركيز على حماية الإنسان، فإن هناك اختلافاً حول مجال الحماية، فهناك رأي يقوم على تعريف محدود للأمن الإنساني على أنه حماية الفرد من العنف الداخلي، بينما يوجد رأي آخر يرى أن التعريف أكثر اتساعاً من ذلك، ويشمل كذلك الحماية من الجوع والمرض وحتى الكوارث الطبيعية، ويتبدى الاختلاف حول مجال الحماية بشكل آخر، في دور الدولة، ويظهر في هذا الإطار تياران:

التيار الأول: ويمثله «باري بوزان» Barry Buzan، إذ يرى أن الدولة تقوم بدور أساسي في تحقيق الأمن الإنساني، ولكنه ليس الدور الوحيد؛ لذا فإن أمن الدولة مهم، خاصة في الدول الضعيفة؛ لأن الدولة الآمنة بإمكانها توفير الأمن وضمانه لمواطنيها؛ ولهذا، فهي وسيلة لتحقيق هذا الأمن، فلا يمكن تجاهلها.

وتعرّف الدولة على أنها مكونة من سلطة وإقليم وشعب؛ وهذا كله يتفاعل مع مكوناته، ولا يمكن أن يكون آمناً إذا كان أحد هذه المكونات يعاني انعدام الأمن، بل إن «بوزان» ذهب إلى أبعد من ذلك باستخدامه مصطلح «المجمّع الأمني الإقليمي» Regional Security Complex على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعياً بمعزل عن بعضها (ابن عنتر، ٢٠٠٥م).

باختصار، يقدم «بوزان» مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاثة مستويات مختلفة من التحليل (الفرد، الدولة، النظام الدولي) مدعومة بتوسع واضح في أبعاده؛ لتشمل قطاعات جديدة ومتعددة (العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي)؛ هذا بالإضافة إلى البعد الإقليمي للأمن الذي من خلاله

يتم تصنيف الدول إلى مجتمعات أمن إقليمية، غير أن مقارنته تبقى مترسخة بقوة ضمن التصور «المتركز حول الدولة» (Stato-centré) (Buzzan and Waever55).

التيار الثاني: ويمثله، «بوث فيري»، ويرى أن ادعاء الدولة حماية مواطنيها ما هو إلا ستار تستخدمه لحجب الحقيقة، وهي تعزيز بقاء النظام الحاكم، فبدلاً من أن تكون الدولة حامية لمواطنيها تصبح مصدراً لتهديد أمنهم؛ وهذا لا يعني تجاهل دور الدولة في تحقيق الأمن، ولكن الأمر يتعلق بإبعاد الحكومة التي تهدد شعبها، وهذا ما ينطبق على «الدولة الفاشلة» التي تشهد ظهور شبكات إجرامية كبرى، وأمراء الحروب وميليشيات منظمة وفق هويات محددة، تنشأ في إطار ليبرالية العولمة الجائحة التي تزيد من وهن الدول الضعيفة، ما يقود إلى انهيار هذه الدول، بمعنى آخر، إن عدم قدرة الدولة على المنافسة عالمياً يضعف اقتصادها ويحد من قدرتها على جلب الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ الفساد، وانتشار الجريمة المنظمة، وخصخصة العنف.

وهذا ما يعني أن الدول الضعيفة أصبحت تشكل خطراً على أمن مواطنيها في الداخل، وعلى أمن الدول الأخرى في الخارج؛ لأنها ببساطة عاجزة عن أداء وظائفها، وغير قادرة على احتواء التناقضات الاجتماعية، حيث يعتمد مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية Social Networks Analysis في تحليله على مدرسة البناء الاجتماعي من خلال تركيزها على بعدين: مادي واجتماعي، فالفاعلون (الوكلاء) الذين يعملون ضمن هيكل اجتماعي محدد يتأثرون بهذا الهيكل ويؤثرون فيه (جندي، ٢٠٠٧م)، وفي هذا الإطار فإن الروابط قد تكون واحدة من العلاقات القائمة بين الوحدات، كروابط القرابة (القبلية/ الإثنية)، أو التعاملات المادية أو تدفق الموارد والعون، أو التفاعل السلوكي، فالتشوهات المجتمعية عادة ما تكون سمة بارزة في هذه الدول الفاشلة التي تشكل بالفعل خطراً كبيراً على الأمن الإنساني.

أما فيما يخص الأبعاد الجهوية والعالمية للأمن الإنساني فالنظرية الكونية أو الكوسموبوليتانية، تقر بحملها لمفهوم الأمن الإنساني من خلال الترابط والتكامل بين الأنظمة الداخلية والإقليمية والعالمية، فمفهوم الأمن الإنساني مفهوم كوني ينطلق من فكرة أنه لا أحد بمأمن من التهديدات، وأنه على الجميع أن يعمل معاً لضمان السلم والأمن الدوليين، اللذين ينعكسان على أمن الدول كلها.

فلقد أدت مسألة عولمة التهديدات، لأن تكون الحلول على مختلف المستويات: محلية، جهوية، عالمية، فما يظهر لنا أن ما يحدث في الوطن العربي وإفريقيا وأمريكا وأوروبا وآسيا لم يعد يرتبط فقط بالأمن في بعده العسكري، بل في كل ما يمكن أن يهدد أمن الإنسان، وتؤكد لجميع الدول أن ما يحدث لدى دول الجوار من حالة اللااستقرار سواء الناتجة عن النزاعات الداخلية، أو عن التخلف الاقتصادي، أو عن الفقر، وعن إظهار عجز الحكومات، سينعكس سلباً عليها. ما يستوجب عليها العمل جماعياً لمواجهة التهديدات التي لم تعد داخلية، بل جهوية وعالمية، وأصبح أمن الدولة مرهون بأمن دول الجوار ولم يعد الأمن فقط في تأمين الحدود (رصد، ٢٠٠٨م).

ويصعب إذن حصر التهديدات داخل حدود الدولة؛ لكون التلوث والإرهاب والأوبئة وغيرها قد أكدت للدول ضرورة تجنب الحلول الانفرادية، بل يدرج مفهوم الأمن الإنساني فكرة أن المؤسسات الدولية للأمن، الجهوية أو العالمية، يمكنها تشكيل هندسة أمنية متناسقة ومتجانسة، ومدرجة لكل الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين، فالأمن الإنساني لا يحصر مسألة إيجاد وصيانة الأمن فقط في إطار الدولة، والمنظمات الجهوية والعالمية، بل كل الفواعل بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني وحتى الأفراد يتقاسمون المهمة (رصد، ٢٠٠٨م).

سابعاً: الدراسات السابقة

انطلاقاً من فكرة أن المعرفة العلمية هي معرفة نسبية جزئية غير مطلقة قابلة للتحسين تتغير بتغير وسائل التحليل، وإدراكاً منا لخاصيتها التراكمية بوصفها مستلزماً أساسياً للتطور والتتابع المعرفي في العلوم المختلفة، يتعين على الدارس الرجوع إلى الأدبيات السابقة للظواهر المراد تحليلها للاستفادة منها ومناقشتها ونقدها وإثرائها أو تجاوزها، حيث شهدت الظاهرة الإرهابية على مر العصور كثيراً من الدراسات والتوثيقات وحفظ الشواهد المختلفة عن هذه الظاهرة، كما تشترك كل هذه البحوث المختلفة عن الظاهرة الإرهابية في عدم استيعاب المفهوم الشامل الموحد لهذا المصطلح، وعند البحث في الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وتصنيف أهم

الأطراف المتدخلة والمهتمة بمواجهة هذه الظاهرة نجد كثيراً من الدراسات وأغلبها دراسات غربية قد اهتمت بدراسة أجزاء من الظاهرة.

من أولى الدراسات في هذا الموضوع نجد دراسة لـ: Thomas Dempsey بعنوان: «Counter Terrorism in Failed State: Challenges & Political Solutions» وذلك في أبريل عام ٢٠٠٦م، وقد حاول الباحث تحليل الظاهرة الإرهابية من خلال ربطها بانتشار ظاهرة أخرى موازية ومدعمة لنشوء الأولى تمثلت في انتشار الدولة الفاشلة حيث أصبحت الدولة الفاشلة راعية للإرهاب من خلال إخفاؤها وفشلها المستمر في أداء مهامها الأولية وعجزها التام عن محاربة الظاهرة الإرهابية.

ونجد كذلك مجموعة الكتب التي حررها كل من «ويلفا أوكيما» Wulfa Okuma و«أنيلي بوثا» Annel Botha، من خلال جمعهم للمداخلات التي تُعرض في الندوات التي يقوم بها معهد الدراسات الأمنية (ISS). حيث قام المعهد بندوة في بريتوريا في السادس والسابع من نوفمبر ٢٠٠٦م تحت عنوان: «Understanding Terrorism: Voice in Search for Africa» وقد نشرت في كتاب جماعي في عام ٢٠٠٧م، حيث تحورت أعمال هذه الندوة حول الفهم العالمي للإرهاب من خلال التطرق إلى المسببات التاريخية لظهور الإرهاب وتطوره، ومدى هشاشة وقابلية الدول لممارسة النشاطات الإرهابية التي أثرت بشكل كبير على تنمية وتطور هذه الدول، ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني إستراتيجيات مختلفة لمكافحة هذه الظاهرة.

وعلى صعيد الدراسات العربية، قدم أحمد إبراهيم محمود دراسة بعنوان: «الإرهاب الدولي: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة»، في يوليو عام ٢٠٠٨م، محاولاً بذلك تحليل طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا والبحث في تطور جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا وقد ركز بشكل كامل على تنظيم القاعدة في إفريقيا والأدوار التي يقوم بها.

ولقد ظهرت كثير من الدراسات العربية والأجنبية بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا في بداية عام ٢٠٠٧م، إلا أن أغلب هذه الدراسات تركز على الدور العسكري الأمريكي في إفريقيا والعالم العربي.

كما ركزت كثير من البحوث الأخيرة على الوضع في العالم العربي والتعرض لظاهرة داعش في بداية عام ٢٠١٣م، وتناولت الإرهاب الإسلامي، والإرهاب المذهبي والطائفي، وبعض المحاولات الأخرى التي قاربت الإرهاب الناشئ عن الحراك العربي منذ عام ٢٠١١م كجبهة النصرة في المشرق العربي، وإرهاب شمال إفريقيا.

وعليه، تظهر خصوصية هذه الدراسة في كونها تعالج الموضوع وفق رؤية شاملة تعمل على تحليل الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة في زمن ما بعد الحداثة، وتستند نظرياً إلى مقارنة الأمن الإنساني، حيث تحلل الدراسة الظاهرة الإرهابية من خلال مساهماتها بالأمن الجهوي والعالمي، إضافة إلى أن فترة الدراسة شهدت ظهور متغيرات جديدة على بيئة الأمن العالمي، وخاصة مع ازدياد الاهتمام الدولي بالظاهرة الإرهابية وهو ما يؤكد بعداً آخر لدراسة هذه الظاهرة.

ثامناً: الإجراءات المنهجية

تقوم الدراسة على «الانتقائية» في التكامل المنهجي، التي تعبر عن استقطاب العملية البحثية لمجموعة المناهج والاقترابات الملائمة والمتوافقة مع الخطة الناظمة للبحث والمستوعبة للظاهرة محل الدراسة.

وتستند الدراسة بشكل أساسي إلى منهجين تهدف من خلالهما إلى تحقيق هدفين متداخلين: هما الكشف والبرهنة. أما فيما يتعلق بالكشف، فتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي Historical Method لتتبع الظاهرة الإرهابية زمنياً انطلاقاً من موعد ولادتها، فموعد نضجها وأخيراً مآلاتها، حيث يفيدنا المنهج التاريخي في العودة دائماً للبحث في التاريخ عن خصائص هذه الظاهرة وأبعادها واستعراض مسارها (شليبي، ٢٠٠٢م)، كما يساعدنا في قدرته على تحري الأسباب التي تكمن وراء ظهور الظاهرة الإرهابية وانتشارها، ليعتبر المنهج التاريخي كمعمل لكشف العلاقة التي تقوم بين الأسباب المؤدية إلى نشوء الظاهرة والنتائج المترتبة على ذلك (صبري، ١٩٩١م)، على أساس أن لكل حدث طبيعته المتميزة (شليبي، ٢٠٠٢م).

أما فيما يتعلق بالبرهنة، فتعتمد الدراسة على خطوات الأسلوب الوصفي Descriptive بوصفه أسلوباً إجرائياً لاستقصاء طبيعة الظاهرة الإرهابية في زمن ما

بعد الحداثة، إذ يعتبر الوصف كـ «أسلوب» أو مستوى إجرائي أساسي تعتمد الدراسة عليه لوصف أنماط الظاهرة الإرهابية وأشكالها وأساليبها وتحولاتها، ووصف كذلك العناصر المركبة للظاهرة الإرهابية وجميع تفاعلاتها في القارة الإفريقية، وكذا جرد الآليات والبدائل الساعية لمواجهتها.

أما فيما يخص الاقترابات التي تُوظفها الدراسة، فهي أولاً تستخدم الاقتراب متعدد المتغيرات ومتعدد المستويات؛ إذ يسهم في تحليل الظاهرة الإرهابية من خلال عدة مستويات متباينة في السياق العالمي، إلى جانب حركية كبيرة بين المتغيرات المتحركة في التفاعلات المختلفة للظاهرة والآليات المطروحة لمواجهتها. وتستفيد الدراسة كذلك من الاقتراب القانوني Legal Approach الذي بدوره يفترض مجموعة من المعايير والضوابط القانونية التي تستخدم في التوصل إلى الحكم على شرعية الفعل الإرهابي أو عدمه، ويتم كذلك بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداءات والانتهاكات من جهة، كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقات الدولية من جهة أخرى، حيث تستعمله الدراسة لتحليل أهم المواثيق والاتفاقات (شليبي ٢٠٠٢م) والوثائق التي تستنكر الاعتداءات الإرهابية وتحاول مواجهة هذه الظاهرة.

وبهذا يتم دراسة هذه الظاهرة دراسة تحليلية تستفيد من جملة المناهج والاقترابات المذكورة مشكلة بذلك مكباً تحليلياً يستوفي دراسة جميع جوانب الظاهرة.

المحور الأول: أشكال وأنماط الظاهرة الإرهابية

تتعدد أنماط الإرهاب وأشكاله وتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والوسائل والأهداف ومع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بجميع صور الإرهاب وأنماطه وتصنيفاته، خاصة في عصر العولمة وما طرأ على هذه الظاهرة من تحولات. إلا أن ثمة معايير رئيسة يمكن ذكرها وعلى أساسها يمكن التمييز بين الأنماط والأشكال الرئيسية التي تتخذها الظاهرة الإرهابية وهي:

١ - الإرهاب حسب المعيار التاريخي

حيث يمكن التمييز بين الإرهاب الكلاسيكي والإرهاب المعاصر.

أ- الإرهاب الكلاسيكي: يقصد به ذلك الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية، إذ تقوم فلسفة الفوضوية Anarchism على مناهضة الدولة والسلطة، والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تفويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من أي سلطة وقهر وتسلط، استناداً إلى مقولة إن الناس قادرون على العيش معاً في وئام دون حاجة لحكومة تجبرهم على الطاعة وتنظمهم (فوزي، ٢٠١٤م).

ب- الإرهاب المعاصر/ الجديد: وهو الإرهاب الذي نعيشه ونعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالي، ويشمل معظم الحركات الإرهابية الحديثة في الوقت الحالي، وهذا النمط من الإرهاب يعود إلى عشرين أو ثلاثين سنة، وهو خليط من حركات واتجاهات مختلفة. ويتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه كثير من المنظمات بالغة التعقيد، ومتطورة التنظيم والمتسلحة، والمتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين. وهذا النمط من الإرهاب يضم في جناحيه جميع أنماط الإرهاب المعاصر (حريز، ١٩٩٧م).

٢- الإرهاب حسب معيار الفاعلين

حيث يتم التمييز بين إرهاب الفرد، وإرهاب الدولة.

أ- الإرهاب الفردي: يقصد بالإرهاب الفردي ذلك الإرهاب الذي يتم بواسطة أشخاص معينين، سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة، ويطلق على هذا النمط من الإرهاب مصطلح الإرهاب من الأسفل Terrorism From Below، بينما يصفه آخرون بالإرهاب الأبيض White Terrorism (حريز، ١٩٩٧م)، وهذا الشكل من الإرهاب يتميز بالانتشار والاستمرارية والتنوع في الأهداف والأساليب والوسائل.

ب- إرهاب الدولة: ويقصد به الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة

من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين في الداخل، وصولاً إلى تأمين خضوعهم وانصياعهم للحكومة، أو في الخارج بهدف تحقيق بعض الغايات التي لا تستطيع الدولة أو لا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة (شكري، ٢٠٠٤م)، ويطلق بعضهم على هذا الشكل من الإرهاب اصطلاح الإرهاب من الأعلى *Terrorism From Above*، على حين يفضل بعضهم الآخر تعبير الإرهاب الأحمر *Red Terrorism* لوصف هذا النشاط الإرهابي (حريز، ١٩٩٧م).

هناك أيضاً ما يسمى بالإرهاب المدعّم بالدولة *State Sponsored Terrorism* ويحدث هذا عندما تتخذ دولة من الإرهاب وسيلة بديلة عن الحرب النظامية أو الحرب المعلنة وتوجه أنشطتها ضد دولة كبرى أو أي دولة أخرى تناصبها العداء وتتصارع معها سياسياً أو عرقياً، إذ تدعم الدولة مجموعات إرهابية إما مادياً أو معنوياً لتحقيق غاياتها في الدولة المستهدفة من خلال هذه الجماعات الإرهابية (موريس، ٢٠٠٥م).

ج- الإرهاب حسب معيار الموضوع: يشمل هذا المعيار الإرهاب الذي يمكن أن يستعمل أحد أسلحة الدمار الشامل الثلاثة وهي: الإرهاب النووي، والإرهاب الكيماوي، والإرهاب البيولوجي، التي أصبح يعبر عنها بـ «الأسلحة الذكية». إضافة إلى أنواع أخرى من الإرهاب لعل أهمها الإرهاب البيئي، والإرهاب المعلوماتي.

- الإرهاب النووي: لقد بات الخوف من الإرهاب النووي واقعاً منذ عقد التسعينيات، ولاسيما مع ما تردد عن إمكانية حصول جماعات إرهابية على رؤوس أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من أن المعرفة النووية أصبحت متاحة على نطاق واسع إلا أن التكنولوجيا النووية ليست متاحة بسهولة (بوادي، ٢٠٠٨م).

وتعتبر عملية إنتاج رؤوس نووية مسألة بالغة الصعوبة، ومع ذلك فإن التحليلات المطروحة عن الإرهاب النووي لا تتحدث فقط عن احتمالات

نجاح الجماعات الإرهابية في الحصول على رؤوس نووية، ولكنها تتحدث أيضاً عن أشكال أكثر بساطة من ذلك، وأبرزها ما يعرف بـ «القنبلة الذرية»، وهي عبارة عن مواد نووية مشعة يمكن وضعها مع متفجرات تقليدية، بحيث يؤدي الانفجار إلى انتشار الإشعاع المتولد عن المواد النووية على مساحات شاسعة محدثاً بذلك أضراراً إنسانية ومادية فادحة (إذ تنقسم القنابل النووية إلى قنابل ذرية وقنابل هيدروجينية التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع هي: القنبلة فوق الهيدروجينية، والقنبلة الكوبالتية، والقنبلة النيوترونية).

وهناك أيضاً ما يعرف بـ «الحقيبة النووية»، وهي تحتوي على رأس نووي يضم شحنة كيلوتونات تزن إجمالاً نحو أربعة وسبعين كيلوجراماً، ولا تقتصر مخاطر هذه الحقيبة على قوة التفجير فقط، ولكن أيضاً بالتأثير القاتل للبقايا الإشعاعية الناتجة عن التفجير في المنطقة المستهدفة، وربما يكون بعض هذه الحقائب قد وصل إلى بعض الجماعات الإرهابية (بوادي، ٢٠٠٨م).

- الإرهاب الكيماوي: يتسم الإرهاب الكيماوي بالبساطة والسهولة النسبية، بسبب سهولة تصنيع المواد الكيماوية وسهولة استخدامها، علاوة على ضخامة الخسائر المترتبة عليها. وتنقسم المواد الكيماوية إلى نوعين رئيسيين: الأول هو المواد الموجهة ضد الأعصاب الإنسانية، مثل: «الساارين»، والثاني المواد الموجهة ضد الإنزيمات الموجودة داخل جسم الإنسان، مثل: «الأستيل كولين استيرز» (إبراهيم، ٢٠٠٢م). واستفاد هذا النوع من التهديد الإرهابي الكيماوي من مزايا التطور العلمي، خاصة بعد تطور عمليات الهندسة الوراثية والتلقيح الاصطناعي والإنجاب عن طريق الأنابيب، وكثرة المركبات الكيماوية ونصف الكيماوية، ما زاد من خطورة هذا النوع خاصة إذا كان مقصداً مهماً للإرهابيين، فقد استعمل كذلك في بعض عمليات الاختطاف، حيث حقن كثير من المختطفين بحقن كيماوية تحتوي فيروسات مثل: فيروس الإيدز، وبعض الأمراض الأخرى، وحتى في بعض المواد الغذائية كاللحوم والأجبان، وكذلك الأكياس البلاستيكية والألبسة، وكل ما يحيط بالإنسان ويستعمله كسفرات الحلاقة والعطور وغسول الشعر وألعاب الأطفال، وغيرها.

- الإرهاب البيولوجي: ويعرف بأنه الاستخدام المعتمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة (الميكروبات) لتلويث مصادر المياه والهواء والغذاء، حيث يمتد دمارها إلى سنوات طويلة. وكما يعرف أيضاً بأنه استخدام الجماعات الإرهابية للكائنات الحية المجهرية والفطريات السامة والفيروسات بقصد إحداث أعراض وبائية أو موت الإنسان أو الحيوان أو هلاك المحاصيل أو جميعها معاً (ردادة، ٢٠٠٨م)، ويمكن استخدام العناصر البيولوجية أيضاً لإصابة المستهدفين بالمرض أو لشل قدراتهم على الحركة أو إتلاف مخزونهم من الأغذية وإرهابهم أو إشغالهم بأنفسهم واستهلاك إمكاناتهم وجعلهم بعيداً عن المقاومة.

ولم تشهد الساحة الدولية إرهاباً بيولوجياً بالمعنى الحرفي للكلمة قبل حوادث انتشار الجمرة الخبيثة في بعض مدن الولايات المتحدة، ثم انتشاره في عدد من الدول الأخرى (ردادة، ٢٠٠٨م)، وكذلك انتشار فيروس أنفلونزا الطيور في الصين عام ٢٠٠٥م، وانتشاره في أغلب دول شرق آسيا خلال عام ٢٠٠٦م، ووصوله إلى بعض دول إفريقيا في عام ٢٠٠٧م كمصر مثلاً، وانتشار فيروس أنفلونزا الخنازير في العالم، وخاصة في أوروبا والعالم الغربي في عام ٢٠٠٩م وبداية عام ٢٠١٠م، وكذلك فيروس إيبولا في إفريقيا الغربية عام ٢٠١٤م وبداية عام ٢٠١٥م، وفيروس كورونا في دول القرن الإفريقي في الفترة نفسها تقريباً.

ولقد مثلت بدورها تحولات جوهرية في طبيعة تهديد الإرهاب البيولوجي، ومن المعروف أن كثيراً من دول العالم، وبالذات الدول الكبرى، تمتلك ترسانات متطورة في مجال الأسلحة البيولوجية. وتتنوع الأسلحة البيولوجية ما بين ثلاث فئات هي: البكتيريا والفيروسات والتوكسينات (إبراهيم، ٢٠٠٢م)، ومن المحتمل أن يزداد اللجوء إلى هذا الشكل الإرهابي الجديد في المستقبل المباشر أو القريب، وهو ما قد يتسبب في خسائر إنسانية فادحة، إلا أن مسألة استخدام الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية تعد مسألة معقدة إلى حد كبير، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جداً لا توجد إلا في الدول الكبرى.

- الإرهاب البيئي (الأيكولوجي): يتحدد الإرهاب البيئي من خلال رغبة شخص

أو مجموعة أشخاص عن طريق استخدام أي وسائل لتحقيق أهدافها، بحيث تشكل البيئة الهدف الأنسب بالنسبة لهم، ما يؤدي إلى ضرب المصالح الرئيسة، التي توليها اهتماماً بارزاً، كما أنه يعد أبشع أداة تستهدف الأفراد في أمنهم وممتلكاتهم وأنفسهم، إذ إن مصيرهم مرتبط بالوسط الذي يعيشون فيه (جواد، ٢٠٠٨م). إن كل هذا يؤكد بشكل صريح أن البيئة هي الضحية المفضلة للإرهاب، فاستعمال وسائل شديدة الخطورة تؤثر في البيئة، خاصة رمي الفضلات وردم الإشعاعات والبقايا، والدخان وحرق الغابات، وهو ما تحدثت عنه كثير من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية (جواد، ٢٠٠٨م)، إذ تعد المشكلات البيئية من التهديدات الرئيسة التي تأخذ صفة التهديد اللاتمالي الذي لا يمكن مواجهته عسكرياً. وتشارك الدول الكبرى الصناعية بالتأثير السلبي الأكبر على البيئة، على غرار ما تستطيعه الجماعات الإرهابية من تأثير في البيئة، وهو ما دفع بالكثير إلى التحدث عن طروحات الأمن البيئي باعتباره أحد الأبعاد السبعة للأمن الإنساني، وترتبط بالفرد وتؤثر في صحته وفي الوسط الذي يعيش فيه، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نحو ٦٠٠٠٠٠ شخص قضى عليهم في السنوات الأخيرة جراء التغيرات البيئية والمناخية (براحو، ٢٠٠٨م).

- الإرهاب المعلوماتي أو «الإرهاب السبراني» Cyber-Terrorism: ويتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية، المتمثلة في الإعلام وأجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت والفضائيات، من أجل أغراض التخويف أو الإرغام لأغراض سياسية، أو الإقناع الفكري والتثقيف السلبي والعدواني، ويرتبط الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلومات والإعلام تؤديه في جميع مجالات الحياة في العالم، ويمكن أن يتسبب الإرهاب المعلوماتي في إلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادة المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، وغيرها (حنفي، ٢٠٠٥م).

وكان الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» قد ركز كثيراً على التصدي لاحتمالات الإرهاب المعلوماتي (شعبي، ٢٠٠٨م)، أو بالأحرى إرهاب

الإنترنت، حيث انتشار الجماعات الجهادية على شبكة الإنترنت مشكلة بذلك تهديداً إلكترونيًا، ويعد هذا التهديد هو الأكبر والأقرب لكل دول العالم؛ لأنه يمس بصفة مباشرة فكر الإنسان وعقله، حيث أرجع كثير من الباحثين المتخصصين في ظاهرة الإرهاب أن هذا النوع من الإرهاب يعود بصفة عامة إلى وجود انحراف فكري لدى من يقوم بهذه الأعمال.

وتشترك عدة عوامل في تكوّن الإرهاب المعلوماتي وتحوله من إطاره الفكري إلى عمل مادي مذهري (شعبي، ٢٠٠٨م)، وخاصة إذا ارتبط بإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل المذكورة آنفاً والمتمثلة في الإرهاب النووي، أو الإرهاب الكيماوي، أو الإرهاب البيولوجي. وإن أغلب الجماعات الإرهابية تستخدم اليوم مواقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، و«تويتر» من أجل تجنيد الشباب في أنحاء العالم، وكذلك إنشاء كثير من المواقع الجهادية.

المحور الثاني: أساليب عمل الظاهرة الإرهابية المعاصرة

اتخذت العمليات الإرهابية عدة وسائل وأساليب للوصول إلى تحقيق أهدافها وغايتها، كما تتطور تلك الأساليب وتختلف باختلاف المكان والزمان، وباختلاف الإمكانيات والقيادات؛ إذ تتفاوت الأهداف والتنظيمات من حيث الحجم والتنظيم والتخطيط والدقة التي قد تتوافر جميعها أو بعض منها، وترتكز الدراسة في هذا المطلب على أساليب العمل الإرهابي المختلفة، وأهم تحولات الظاهرة الإرهابية في عصر العولمة. وتتركز أهم أساليب العمل الإرهابي فيما يلي (لا يعني هذا المجال من الأحوال أن الإرهاب يقف فقط عند حدود هذه الأساليب، بل إن الأمر أكبر من ذلك وأوسع حتى إن أحداً لا يستطيع أن يتكهن بما يمكن أن يحمله مستقبل الإرهاب من مفاجآت قد تكون مذهلة في الوسائل والأساليب والنتائج خاصة، وقد تزايد الحديث عن احتمالات تملك المجموعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل):

١ - اختطاف الطائرات Hijacking وتغيير مسارها بالقوة: إن من أخطر الأساليب التي تلجأ إليها الجماعات الإرهابية عمليات اختطاف الطائرات أو تغيير

مسارها بالقوة التي تهدد أحد مرافق النقل الجوي المهمة، الأمر الذي يترتب عليه خطورة كبيرة متعددة الجوانب والأبعاد (حريز، ١٩٩٧م). ولعل أبرزها في العصر الحالي اختطاف الطائرات الأربعة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م على برججي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في العاصمة واشنطن، وهناك عدة أساليب في السياق نفسه تتخذها العمليات الإرهابية ضد سلامة الطيران المدني، مثل: تخريب الطائرة في أثناء طيرانها أو في أثناء وجودها على أرضية المطار، أو اختطافها بقصد اللجوء السياسي أو بقصد طلب فدية أو إطلاق سراح مسجونين (شكري، ٢٠٠٤م).

ويُعد أسلوب اختطاف الطائرات أو تغيير مسارها بالقوة عملاً من أعمال الإرهاب الدولي، التي تخضع لقواعد القانون الدولي العام والمواثيق والاتفاقات الدولية، إذ اتخذت الدول والحكومات المختلفة مجموعة من التدابير، من أجل الحد من عمليات الاختطاف، إن لم يكن منع حدوثها تماماً، وهذه التدابير تمثل نوعاً من العمل الوقائي ضد احتمالات وقوع تلك الحوادث، وتتمثل هذه التدابير في نوعين أو مستويين (دبارة، ١٩٩٥م):

- تدابير يتم اتخاذها في المطارات قبل إقلاع الطائرة كمرقبة سلوك المسافرين أو الركاب واستخدام التفتيش بأجهزة الأشعة والمؤشرات المغناطيسية Magnetometers.

- تدابير يتم اتخاذها على متن الطائرة وتتمثل أساساً في تواجد عدد من رجال الأمن المسلحين والمدربين تدريباً خاصاً يؤهلهم لمقاومة أي محاولة لاختطاف الطائرة أو تغيير مسارها، كما تلجأ بعض الشركات إلى إجراءات خاصة كإحكام قفل باب غرفة القيادة وغيرها من الإجراءات.

٢- زرع المتفجرات وإلقاء القنابل والعمليات التخريبية: أحد أقدم الأساليب وأوسعها انتشاراً هو أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل وتخريب المنشأة، فلقد استخدم الإرهابيون هذا الأسلوب منذ القرن التاسع عشر، وتحديثنا خبرة روسيا القيصرية والخبرة الفرنسية آنذاك على المدى الواسع الذي استخدم فيه

الإرهابيون هذا الأسلوب المدمر في مواجهة خصومهم (شكري، ٢٠٠٤م). ويلجأ الإرهابيون إلى اتباع هذا الأسلوب على نحو متسع النطاق، نظراً لكثير من الاعتبارات منها: سهولة الاستخدام وسهولة الحصول على المتفجرات، سواء عن طريق سلبها أو عن طريق صنعها، وردود الفعل الناجمة عن استخدامها وتفجيرها حيث الدوي الهائل وصوت الانفجار المرعب يحقق للإرهابيين فرصة لإحداث التأثير النفسي المطلوب (شكري، ٢٠٠٤م) من جهة، ويدعم روابط الاتصال والتنسيق بين الشبكات اللوجستية الإرهابية من جهة أخرى.

ولا شك في أن الأعمال الإرهابية التخريبية التي يقوم بها الإرهابيون من أخطر وسائل الإرهاب، حيث يذهب ضحيتها كثير من الأبرياء (دبارة، ١٩٩٥م)، والهدف الأساسي لعمليات التخريب أو زرع القنابل هو زعزعة الكيان السياسي للدولة، وصولاً إلى القضاء على بنيتها الفيزيائية، وكذلك إثارة الرعب والفرع في مواطنيها والتأثير في الدول المجاورة، ولقد أدخلت المخططات الإرهابية في حسابها مزايا التكنولوجيا الجديدة، حيث أصبح يمكنهم تفجير القنابل والمتفجرات عن بعد (القنابل الذكية) بمجموعة كبيرة من التقنيات أسطفا ضبط الوقت أو باهتزازات الهاتف النقال، والبرمجة الحاسوبية، وتفجير السيارات والمنشأة المبرمجة كذلك (عبد الحليم، ٢٠٠٥م).

وإزاء خطورة مثل هذا الأسلوب من أساليب ممارسة الإرهاب تم تنسيق جهود الدول لمواجهةته، وذلك في إطار الاتفاقات الدولية التي أبرمت لمعالجة الإرهاب على وجه العموم، ومما لا يغيب عن الأذهان أن أسلوب العمليات التخريبية أو زرع المتفجرات وإلقاء القنابل ونصب الكمائن، وغيرها من العمليات الإرهابية هي أفعال مجرمة في معظم القوانين الوطنية لسائر الدول؛ ردعاً لمرتكبيها وحداً من حدوثها وتحجيماً لنطاقها.

٣- الاغتيال وقتل الأفراد والعمليات الانتحارية: تعد عمليات الاغتيال الإرهابية من أعنف أساليب الإرهاب وأقدمها، وتتمثل في اغتيال وقتل أي

من الشخصيات المهمة التي لها تأثير في الرأي العام، داخل الدولة الواحدة (دبارة، ١٩٩٥م) أو خارجها، وتتوقف هذه الشخصية بالنسبة للإرهابي على الهدف من العملية الإرهابية، فقد يكون الاغتيال أو القتل لأجل التخلص من الشخص نفسه وأفكاره وتأثيراته عن طريق نموذج التصفية الروحية (شليبي، ٢٠٠٢م)، وربما لما يمثله من دور مركزي في تجمع سياسي أو اتجاه ما، أو لإحداث حالة من الفزع أو الرعب أو لإيصال رسالة، حيث إن جميع الأساليب والعمليات الإرهابية لا تخلو من إيصال رسائل مشفرة لجهة أو لأخرى؛ لأن العمليات الإرهابية تكون في العادة متعددة الأبعاد ومختلفة المستويات.

إلى جانب عمليات الاغتيال، كما ذكر سابقاً، فإنها تركز على استهداف الشخصيات المهمة، فإن هناك عمليات أخرى موازية تستهدف قتل الأفراد عشوائياً (عمليات اغتيال جماعية)، إذ يتم إطلاق النار على الناس في أماكن مختلفة منها: المحطات والجامعات والأسواق ومراكز العبور... إلخ، وتتنوع أساليب إطلاق النار العشوائي من حالة إلى أخرى، ومن بندقية بسيطة إلى رشاش متطور، ومسدسات إلكترونية وكاتمة الصوت، ومؤهلة بعدسات توجيه ليلية وأسلوب الاغتيال هو عملية متطورة ومستمرة.

أما فيما يخص العمليات الانتحارية، فهي أسلوب آخر أكثر كارثية؛ إذ يتم هذا عن طريق احتواء الإرهابي لمجموعة متفجرات من خلال عدة طرق أهمها الحزام الناسف، وتستهدف في العادة مراكز الجيش والشرطة، وكذلك الملاهي الليلية وأماكن التجمع العام. وأعتبر عقد التسعينيات الموجة التاريخية الثالثة للعمليات الانتحارية (حنفي، ٢٠٠٥م)؛ إذ انتشرت هذه العمليات خلال الحرب العالمية الثانية في جيلها الأول، بينما توسعت في جيلها الثاني خلال الحرب الباردة خاصة في حرب أمريكا في فيتنام، وحرب السوفيت في أفغانستان، كما انتشر هذا الأسلوب في أمريكا اللاتينية بكثافة خاصة في الأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا، ولقد وجد هذا الأسلوب أيضاً في إفريقيا بكثرة خلال حكم نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا

(حنفي، ٢٠٠٥م) بين البيض والسود في إطار عمليات العنف المنظم والمتبادل بين الجنسين، في حين يغطي الجيل الثالث مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

٤- اختطاف الأفراد Kidnapping وأخذ الرهائن Take Hostage: من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعاً التي تمارسها معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف دول العالم، وإن كانت في السابق تتركز بصورة واضحة في أمريكا اللاتينية (حريز، ١٩٩٧م)، ففي السنوات الأخيرة انتشرت في إفريقيا وبصورة سريعة جداً خاصة في منطقة الساحل ودول غرب إفريقيا، واختطاف الأفراد، يعني سلب الفرد أو الضحية حريته، باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما، يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقاً لغرض معين.

ويحقق هذا الأسلوب الإرهابي موقفاً أفضل للمساومة، فيجبر المجتمع سواء المحلي أو الدولي على الخضوع لرغباته، إما بالمال أو الاعتراف بقضية معينة، وإما إطلاق سراح إرهابيين مساجين وغيرها (شليبي، ٢٠٠٥م). ويمكن حصر أهم الدوافع التي تشكل أغلب دوافع الاختطاف وأخذ الرهائن فيما يلي:

- تحقيق صدى شعبي وإعلامي واسع لقضية الإرهابيين وتدويل الحدث.
- ممارسة الضغط على الحكومات والدول المعنية للاستجابة إلى مطالب الإرهابيين.
- التأثير في مواقف بعض الدول تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون.
- طلب الفدية من الدول أو أهالي الرهائن والمختطفين، وهو أهم أمر، خاصة عندما تكون مصادر تمويل الإرهابيين ضعيفة لتقوية خزينة هؤلاء الإرهابيين.
- ويمكن تصنيف ضحايا عمليات الاختطاف واحتجاز أو أخذ الرهائن إلى أربع فئات تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة والمركز الذي تمثله، وحتى الهدف الذي يسعى الإرهابيون إلى تحقيقه من وراء اختيار كل فئة على حدة كهدف عملية اختطاف، وهذه الفئات تتمثل بصورة أساسية في (حريز، ١٩٩٧م):
- الدبلوماسيين ورموز الدولة.
- الأفراد العاديين وخاصة السياح في المواقف المخططة سابقاً.

- الأفراد العاديين الذين يتم اختطافهم في مواقف غير مخططة وبمحض الصدفة.
- الأطفال وخاصة أطفال المدارس الابتدائية.

وتعد عمليات الاتصال أهم وسيلة في المساومة على الرهائن والمختطفين، حسب كل فئة وحجمها والأهداف الرامية من ورائها.

المحور الثالث: الإجراءات المضادة للإرهاب: قراءة في أدوات المواجهة

يقول «بول آر بيلار» ضابط الاستخبارات القومية للشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا في المجلس القومي للاستخبارات الأمريكية: «إن مفهوم مكافحة الإرهاب، يتضمن مجموعة من النشاطات تتجاوز هذا المفهوم، وتشمل الاستخدام الفعال لمجموعة من الأدوات، إن كل أداة من أدوات مواجهة الإرهاب هي صعبة الاستعمال، ومن الصعب أكثر استخدام هذه الأدوات بشكل جيد، إلا أن استخدام هذه الأدوات في مواجهة الإرهاب يبقى أمراً حاسماً» (Bellamyetl, 2005).

وعليه، تتطلب مواجهة الظاهرة الإرهابية استعمال جميع الأدوات المتوفرة؛ لأنه لا تستطيع أي من الأدوات بمفردها القيام بهذا العمل، وبما أن الإرهاب متعدد الأوجه والدوافع، فعلى حملة مواجهة الإرهاب أن تكون متعددة الأوجه والأدوات أيضاً، وهذا ما تنطرق إليه الدراسة في النقاط التالية:

أولاً: الاتجاه البوليسي والأمني

حيث يمكن القول في هذا الاتجاه: إن بعض الدول انتهجت في ظل حالة الطوارئ عدة أساليب في مواجهتها للجماعات الإرهابية، حيث تحللت هذه المواجهة في الأساس الإخلال ببعض مبادئ حقوق الإنسان، إن لم نقل كلها من خلال عمليات العنف والتعذيب والتقتيل التي يتعرض لها المتممون إلى التنظيمات الإرهابية والمتعاطفون معهم. ويرتب على هذه النزعة البوليسية أو العسكرية الجائحة تهديداً مؤكداً للسلم والأمن لا على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الدولي، إذا أخذنا في الاعتبار أن الحرب الحديثة لا يخرج منها أي من الأطراف منتصراً (النحال، ٢٠٠٧م)، وتكاد المؤسسات البوليسية والأمنية في الدول جميعاً تشترك في

طابعها وطبيعتها الموجهة، ففضلاً عن أن هذه المؤسسات تحتل دور الريادة في مواجهة الإرهاب، وتمثل محور الحركة والتفاعل المضاد في سائر الاتجاهات الأخرى، فإن معظم الدول قامت في هذا الصدد ببعض الإجراءات وأهمها:

١- إنشاء جهاز المعلومات: ويعد جهاز المعلومات مركزاً لجمع المعلومات، ومن ثم توظيفها في الميدان من خلال إمداد الأجهزة الأمنية والبوليسية بالمعلومات الكافية من أجل التصدي أو المتابعة وملاحقة الجماعات الإرهابية، وكذلك تتبع حركتها وتطورها، ويتوقع مدى نجاح هذه الأجهزة في جمع المعلومات والاستفادة منها (إسماعيل، ٢٠٠٧م)، ومنع العمليات الإرهابية قبل حدوثها. ويجب على الدولة أو المنظمة اتباع مراحل في جمع المعلومات والبحث عنها وهي:

أ- مرحلة جمع البيانات: وتعتمد على التوفيق في التجنيد وزرع المرشدين بين العناصر الإرهابية، والتوصل للتركيب الهيكلي لها وأساليب التنظيم والتسليح والتمويل وخطط العمليات. وتقوم هذه المرحلة وفقاً لعمليتين هما (إسماعيل، ٢٠٠٧م):

- الاستهداف: ويعد الاستهداف العملية التي تهدف إلى تحديد جزء من محيط الدولة أو المؤسسة المخولة بالمواجهة (رقعة جغرافية)، الذي تريد وضعه تحت المراقبة.

- الرصد: وهو العملية التي من خلالها يتم توفير معلومات كاملة ومدروسة لجهاز المعلومات وتسمى بمعلومات اليقظة الإستراتيجية.

ب- مرحلة تحليل المعلومات: فالمعلومات تصبح دون قيمة إن لم تخضع لتحليل علمي بحيث يكون استخلاص النتائج منها قائماً على أساس منطقي، وهناك أساليب كثيرة للتحليل يدخل في نطاقها بغير شك أساليب الإحصاء ونظرية الاحتمالات، كما تستخدم الحواسب الآلية في هذا المجال (إسماعيل، ٢٠٠٧م).

ج- مرحلة تداول المعلومات: وتشمل التنسيق بين الأجهزة العاملة في المؤسسات الأمنية والبوليسية ووضع نظام لتداول المعلومات بما يكفل سرّيتها مع مراعاة عوامل التوقيت، وغيرها لتحقيق نجاح العملية.

د- مرحلة التخزين ومعالجة البيانات: إن وجود نظام حديث وفعال لحفظ المعلومات واسترجاعها، هو أحد الأسس الضرورية لأجهزة الأمن، وإعادة ما تستخدمه النظم الآلية إلى جوار النظم اليدوية، وهناك كثير من الطرق لضمان أمن هذه الوثائق وسريتها، فالتخزين هنا ضروري لتقييم واستغلال هذه المعلومات بحيث ينبغي أن تكون المعلومات المجمعة مصنفة ومتوافرة، إذ ينبغي القيام بمعالجة الوثائق لجعلها أكثر سهولة في الاستعمال لتحقيق أكبر النتائج، حيث يتكفل نظام ETL (Extract, Transform, Load) باستخراج المعلومات من مختلف المصادر، وتصنيفها ووضعها في «مستودع المعطيات» Data Warehouse (مستودع المعطيات: هو أيضاً المكان الوحيد لتأمين معطيات المؤسسة الأمنية أو البوليسية، ويعرف Bill Inmon مصمم مفهوم مستودع المعطيات بـ: «أنه مجموعة من المعطيات المؤرخة، والمعنونة، والمدججة والمخزنة لاتخاذ القرارات تجاه المسائل الأمنية وعلى رأسها التهديدات الإرهابية» (حسيني، ٢٠٠٥م).

هـ- مرحلة النشر والتطبيق: بعد جميع المراحل السابقة وبناء عليها، يتم في هذه المرحلة وضع المعلومات السابقة في خدمة المستخدمين النهائيين؛ ليقوموا بتطبيقها من أجل تفويض العمليات الإرهابية أو إجهاضها أو استهدافها أو منعها أصلاً، أو القضاء على أسباب نشوئها من البداية، وتسمى هذه المرحلة بالمجموعة الوظيفية التي تقوم بتنفيذ نظام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات البوليسية والأمنية (إسماعيل، ٢٠٠٧م).

ويمثل نظام جمع المعلومات عوناً أساسياً للمراقبة والإنذار المبكر على الأعمال والنشاطات الإرهابية. وبهذا فإن إنشاء جهاز المعلومات في العادة يكون بمثابة هندسة معلومانية بداية بتجميع المعطيات، ثم تصنيفها وتحليلها وفق القاعدة المعلوماتية، ومن ثم التطبيق.

٢- وضع نظم التأمين: تعد عمليات التأمين إحدى أهم وسائل الوقاية من الإرهاب، وتأتي في المقام التالي لمهمة جمع المعلومات؛ إذ تقوم على أساس ما يتوافر من

دراسات وأنماط السلوك الإرهابي، وأنواع التسليح وقدرات المنظمات العادية وأهدافها، ويمكن تحديد الأشخاص والمنشآت الأكثر تعرضاً للعمليات الإرهابية، فعلى سبيل المثال في الدول الضعيفة يرجع السبب المباشر في ضعف أساليب مواجهة الإرهاب أحياناً إلى ضعف الخدمات الأمنية والبوليسية على بعض المنشآت المهمة أو المستهدفة من قبل عناصر الإرهاب نتيجة العجز في القوات وضآلة مستوى تدريبها أو تسليحها؛ ولذا يتم تشديد المراقبة والخدمات الأمنية وتأمين المواقع وتحفيزها دائماً لليقظة التامة لمجابهة أي حادث طارئ، حيث تصبح عملية التأمين روتينية، ويجب تدريب القوات جيداً وتسليحها بالسلاح المناسب مع القدرة على استعماله حتى تستطيع القيام بالمهام المنوطة بها (حسيني، ٢٠٠٥م).

٣- إنشاء وحدات خاصة لمواجهة الإرهاب: وفي هذا الإطار نجد أغلب دول العالم التي عانت ويلات الإرهاب ورفضت التعايش مع الجماعات الإرهابية، وخصوصاً تلك الممارسة للعنف ضد الدولة وضد المجتمعات، قد لجأت إلى إنشاء قوات خاصة لمواجهة الإرهاب، وذلك لإضفاء الطابع القانوني على عملية استئصال التحركات الإرهابية (النحال، ٢٠٠٧م)، ويضم هذا النظام ثلاثة أنواع من الوحدات الخاصة بمواجهة الإرهاب وهي (الرهوان، ٢٠٠٦م):

أ- وحدات تنتمي إلى القوات المسلحة مكلفة بمنع ومكافحة الإرهاب وتتبعه من خلال تجهيز هذه القوات بالعتاد الثقيل وتدريبها تدريباً خاصاً يتماشى والتقنيات المعتمدة من طرف الجماعات الإرهابية.

ب- وحدات تنتمي إلى الشرطة، ويطلق عليها اسم وحدة العمليات الفنية أو وحدة خدمات الطوارئ.

ج- وحدات مشتركة بين القوات المسلحة والشرطة أو ذات طبيعة خاصة، حيث يكون هناك تنسيق بين مختلف هذه الوحدات، وكل نوع من هذه الوحدات يصلح للقيام بمهام معينة تحدد وفقاً لحجم العمليات الإرهابية ومكان وقوعها، وتتحرك هذه الوحدات وفقاً لمعطيات نظام المعلومات.

ثانياً: الاتجاه السياسي والإعلامي

قامت كثير من الدول المتضررة من ويلات الإرهاب بعدة إجراءات في المجال السياسي والإعلامي بغية مواجهة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، وتتطرق الدراسة إلى كل أداة على حدة:

١- الاتجاه السياسي: بما أن الدافع الأساسي وراء نشوء الظاهرة الإرهابية في العادة يكون سياسياً، كما أن الإرهاب كذلك يرتبط بأهداف سياسية، ويقوم الاتجاه السياسي لمواجهة الإرهاب على مجموعة من العناصر قد تختلف من دولة إلى أخرى:

- إعلان حالة الطوارئ التي أصبحت تحد كثيراً من نشاطات الجماعات الإرهابية، حيث يخول هذا القانون سلطات استثنائية للسلطة (النحال، ٢٠٠٧م)، لربما دفعها إلى التعسف في استعماله في مواجهة أعمال الشغب واحتجاجات المواطنين.

- إصدار القوانين التي تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة، وفتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة، حيث شهدت كثير من دول العالم الثالث تحولات سياسية، تمنح الشعوب الحق في المشاركة السياسية وتصرح بإعطائهم جميع حقوقهم السياسية والمدنية.

- إجراء تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ودورية وتمثيلية. وإعطاء مجال واسع من الحرية والتعبير عن الرأي لفئات مختلفة من المواطنين؛ تجنباً لحالة التهميش وفتح مراكز التدريب والتأهيل وإنشاء الجمعيات والنقابات المهنية.

- فتح مجال للحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية ومجادلة أفكارهم، مع المحاولة الدائمة لاستقطابهم وإقناعهم بالعدول عما يقومون به (Bellamyeta, 2005).

٢- الاتجاه الإعلامي: بما أن الأداة السياسية تعد الأنجع للحد من الظاهرة الإرهابية، فالأداة الإعلامية هي النهج الحقيقي للربط بين الأدوات المختلفة والجماعات الإرهابية، حيث نجد كثيراً من الدول قد خاضت حروباً إعلامية

ضد الإرهاب والتطرف وجميع أعمال العنف، من أجل القضاء على الانحراف الفكري لهذه الجماعات وتوعية الجماهير بهذا الخطر من جهة، وتعزيز الحوار الوطني من خلال استخدام وسائل الإعلام أحسن استخدام من جهة أخرى، وعلى العموم التطرق إلى المواجهة الإعلامية من خلال جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة (التلفزيون، الإذاعة، الصحف)، وحتى عن طريق شبكة الإنترنت التي تحتل مساحة إعلامية كبيرة اليوم، حيث الصحافة الإلكترونية، والمواقع الجهادية الخاصة بالمنظمات الإرهابية. وتشمل المعالجة الإعلامية مجموعة من النقاط هي:

- بث صور التائبين الذين تخلوا عن الأعمال الإرهابية، أو الذين تم إلقاء القبض عليهم من خلال الإعلان عن الندم على الأعمال التي قاموا بها، وتصريحاتهم بطبيعة الحياة القاسية والصعبة مع الجماعات الإرهابية (مناع، ٢٠١٤م).

- عرض صور المجازر وأعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية كأسلوب لكشف الأعمال الإجرامية، وكذلك لكشف الانحراف الفكري والإنساني الذي يتميز به أفراد الجماعات الإرهابية. وكذا عرض أشرطة الفيديو التي يتحصل عليها بعد القضاء على الإرهابيين، أو التي يجلبها الإرهابيون التائبون معهم، التي تظهر وحشية وانعدام أخلاقية تلك العناصر.

- سماح كثير من الدول للصحف اليسارية بشن حملات صحفية شرسة على أعمال النظام السياسي من جهة، والجماعات الإرهابية من جهة أخرى، والسماح لكثير من الكتاب بمهاجمة التوجهات الإرهابية والتطرف الفكري، ونشر مقالات أو رسومات كاريكاتورية تسعى إلى دمج الحركات الإرهابية، وغيرها من المنشورات التي تحاول السلطة الدفع بها لجس نبض الرأي العام، وتطلعات العناصر الإرهابية (مناع، ٢٠١٤م).

ثالثاً: الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي

تتطرق الدراسة في هذا الاتجاه إلى أهم الإجراءات التي تتخذها الدول في مجال

مواجهة الظاهرة الإرهابية، والعمل على منع ظهورها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أسباب اللجوء إلى هذا الأسلوب، هو أن العوامل الاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في توجيه سلوك الإرهاب ضد الدولة أو المجتمعات الإنسانية، فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها الخطاب السياسي، ولا الترويج الإعلامي، ولا حتى الأسلوب العسكري، فكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتماً إلى تدمير الحضارة وتشويه أسس البناء الاجتماعي والثقافي.

ويمكن ذكر أهم الأدوات الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

- المساواة بين طبقات المجتمع، ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة التي تعد من مخلفات الحرمان الاقتصادي وتداعيات القهر الاجتماعي.

- إعادة توزيع الثروة وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد المواطن، على نحو متوازن تجعله يمتلك القدرة على العطاء والبناء والابتعاد عن السلوك والأعمال العدوانية الملازمة لظاهرة الإرهاب، والشكل الذي يوجد حالة من الثقة المتبادلة بين المواطن والسلطة من جهة، وبين المواطن وأفراد المجتمع المحيطين به من جهة أخرى (عبوي وآخرون، ٢٠٠٧م).

- مكافحة عمليات الفساد المالي والإداري والرشوة في جميع مرافق وإدارات الدولة، وبناء قاعدة اقتصادية متطورة تؤمن الحاجات الأساسية والضرورية للمواطن (عبوي وآخرون، ٢٠٠٧م).

رابعاً: الاتجاه التشريعي والقانوني

تعد الأطر القانونية والتشريعية لمواجهة الظاهرة الإرهابية من أقدم الأساليب التي حاولت التعامل مع الظاهرة الإرهابية في جميع دول العالم، حيث قامت الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية بسن تشريعات صارمة على المستوى الوطني (حمودة، ٢٠٠٨م)، تحدد فيه تعريفاً وطنياً لمجالات العمل الإرهابي، كما تحدد العقوبات وجميع الإجراءات الوطنية في العمل على منع ومكافحة الظاهرة الإرهابية.

وتفيد دراسة القوانين المقارنة، أن الغالبية العظمى منها لا تنص على جريمة أو

جرائم معينة باعتبارها إرهاباً، وإنما يتبين وصف الإرهابيين من خلال ما تنص عليه بعض القوانين من اعتبار بعض الأفعال الإرهابية دون أن تشملها نظرية عامة تصلح للتطبيق على الأفعال المماثلة، أو الجرائم المغايرة.

الجريمة المغايرة: هي أنه بينما يريد المحرض جريمة معينة يقوم الجاني بجريمة أخرى، فتقع جريمة غير التي أرادها المحرض، وتسمى تلك الجريمة بالجريمة المغايرة (نبيه، ٢٠٠٨م) التي لا يشملها النص، بينما تكتفي بعض القوانين الأخرى بإدخال النصوص المتعلقة بالتوسيع من سلطات الضبط والاحتجاز، تحت قانون خاص يسمى بقانون منع ومكافحة الإرهاب، دون أن تنص صراحة على تحديد ماهية الجرائم الإرهابية، أو توردتها بصورة غير محددة، مع أن معظم القوانين الوطنية الخاصة بقمع الإرهاب قد صدرت في مناسبات معينة تلبية لظرف معين، فقد جاءت كلها على سرعة وعجل مقصورة على المعالجة الجذرية والفعّالة.

وعلى كل حال فإن الدول اعتمدت إحدى السبل التالية في مجال التشريعات الوطنية لمواجهة الظاهرة الإرهابية (لكريني، ٢٠١٢م):

- إما إصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي.

- وإما تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين، وتشديد العقوبات فيها، وتوسيع سلطات القبض والتفتيش والاحتجاز، والمحاكمة.

ومن الصعوبات التي تعترض التشريعات الوطنية في تنفيذ مكافحة الإرهاب عندما يمتد السلوك الإجرامي إلى خارج الدولة أو يبدأ من خارجها، بما في ذلك وجود الممولين والمخططين في الخارج، أو هروب منفذي العمليات الإرهابية إلى الخارج بعد قيامهم بالعملية الإرهابية خصوصاً مع عدم وجود معايير محددة للإرهاب الدولي (لكريني، ٢٠١٢م)، ولذلك توجهت الدول المتضررة إلى التنسيق الإقليمي والدولي، حيث قامت الدول في إطار المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية ومن خلال المؤتمرات العالمية والإقليمية، بإنشاء فضاء تشريعي وقانوني من أجل مواجهة مشتركة للظاهرة الإرهابية.

وتشير كثير من الدراسات الحديثة إلى التطور الحاصل في مجال التشريع الجنائي

المضاد للأعمال الإرهابية والتطرف والعنف وتحسن جودة التشريع والقانون، خاصة في عصر العولمات، حيث عولمة الإرهاب بأساليبه وأهدافه وعولمة التجريم والعقاب ومن أبرز مظاهره تفريد حالتي كل من التجريم والعقاب (نبيه، ٢٠٠٨م).

الخلاصة والاستنتاجات

الخطر الإرهابي هو خطر حقيقي ومتعاظم، وتزداد خطورته مع حدة التطرف في جميع المجتمعات، ومع تطور أدوات التخطيط والتنفيذ المتاحة بالتقنيات الحديثة، بل إن الظاهرة الإرهابية في المستقبل هي أكثر خطورة بسبب إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل (الجرثومية والكيميائية والنووية) مع تعدد أساليب العمل المختلفة واللامحدودة، ومن ثم فظاهرة الإرهاب قد أصبحت لعبة كبرى تمارس على نطاق واسع في العالم ومن الصعب تحديد المتحكمين فيها والساعين لبعثها، وكذا يكاد يكون من المستحيل التحكم التام في هذه الظاهرة ذات الطابع العالمي غير المحدود.

فأحد أهم أهداف الإرهاب هو إحداث أكبر قدر من القتل العشوائي للأبرياء، ممن يستظلون بظل الكيانات السياسية، بحيث تفقد هذه الكيانات شرعيتها، بسبب اضمحلال قدرتها على حفظ الأمن، وهذا الخطر يحتم على معظم دول العالم أن تنشئ أجهزة أمنية مهمتها الرئيسة مواجهة الإرهاب والعمليات الإرهابية من خلال استخدام القوة في عمليات المواجهة والعمليات الاستباقية- الوقائية؛ لمنع تكوين المنظمات الإرهابية وانتشار الفكر الإرهابي.

ولذلك ينبغي أن يتم بشكل جيد تنسيق عمل جميع الأدوات التي ذكرت سابقاً: البوليسية والأمنية، السياسية والإعلامية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية والتشريعية. فإذا استعملت بحكمة، فإنها ستحقق بمجموعها أعظم من مجموع أجزائها، وإذا لم يتم التنسيق بينها بطريقة جيدة فيمكنها أن تحقق أهدافاً متناقضة لا تستطيع القضاء على الظاهرة.

هذا، ومن الصعب استخدام كل أداة من الأدوات ضد الظاهرة الإرهابية، ومن الصعب أكثر الاستخدام الجيد لجميع الأدوات معاً، ولكن استخدامها أمر حاسم في الحرب ضد الظاهرة الإرهابية في العالم المعاصر.

المصادر والمراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب

- إيفانز، غراهام و نوينهام، جيفري (٢٠٠٤م). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- بوادي، حسنين محمد (٢٠٠٨م). الإرهاب النووي: لغة الدمار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- بوتول، غاستون (١٩٨١م). هذه هي الحرب، تر. محمد قنواقي، القاهرة: منشورات عويدات.
- بيليس، جون و سميث، ستيف (٢٠٠٤م). عولمة السياسة العالمية، تر. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- جندلي، عبد الناصر (٢٠٠٧م). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية.
- حريز، عبد الناصر (١٩٩٧م). النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حمودة، منتصر سعيد (٢٠٠٨م). الجريمة السياسية: دراسة مقارنة بين القوانين الجنائية الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- دبارة، مصطفى مصباح (١٩٩٥م). الإرهاب: مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ليبيا - بنغازي: منشورات قار يونس.
- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت (١٩٨٥م). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي، الأردن، عمان: كاظمة للنشر والتوزيع.
- الرهوان، محمد حافظ (٢٠٠٦م). التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب، مصر - الجيزة: هلا للنشر والتوزيع.
- شكري، محمد عزيز (٢٠٠٤م). الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر.

- شليبي، محمد (٢٠٠٢م). المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، والأدوات، ط ٤، الجزائر: دار هومة.
- صبري، مقلد إسماعيل (١٩٩١م). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط ٥، القاهرة: طبعة خاصة للمكتبة الأكاديمية.
- عبوي، منير وآخرون (٢٠٠٧م). إدارة الكوارث والمخاطر، الأردن، عمان: دار الذاكرة للنشر والتوزيع.
- ابن عنتر، عبد النور (٢٠٠٥م). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- غريفيتس، مارتن وأوكالاها، تيري (٢٠٠٨م). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- كوبلاند، توماس (٢٠٠٣م). ثورة المعلومات والأمن القومي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- موريس، إبراهيم ماجد (٢٠٠٥م). الإرهاب.. الظاهرة وأبعادها النفسية، بيروت والجزائر: دار الفارابي ومنشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.
- نبيه، نسرین عبد الحميد (٢٠٠٨م). الجريمة المغيرة، ط ٢، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر.
- النحال، محمد سلامة (٢٠٠٧م). الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

- الدوريات

- إبراهيم، أحمد (٢٠٠٢م). «الإرهاب الجديد: الشكل الجديد للصراع المسلح في العلاقات الدولية»، السياسة الدولية، ع ١٤٧.
- إسماعيل، ج. (٢٠٠٧م)، «أي حماية لمواجهة الإجرام المعلوماتي؟»، الجيش، ع ٥٢٥.
- براحو، سهيلة (يونيو، ٢٠٠٨م). «الأمن البيئي مفتاح الأمن الصحي»، العالم الإستراتيجي، ع ٤.

- جواد، عبد اللاوي (٢٠٠٨م). «الإرهاب البيئي للأمن في المتوسط وآليات مكافحته»،
العالم الاستراتيجي، ع٣.
- الحربي، سليمان عبد الله (٢٠٠٨م). «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة
نظرية في المفاهيم والأطر)»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع١٩.
- حسيني، عادل (٢٠٠٥م). «ما معلوماتية اتخاذ القرار؟»، الجيش، ع٥٥١.
- حنفي، علي خالد (٢٠٠٥م). «الإنترنت وتصدير الإرهاب»، السياسة الدولية، م٤٠،
ع١٦٢.
- ردادة، نور الدين (٢٠٠٨م). «الإرهاب البيولوجي وسبل مكافحته»، العالم
الإستراتيجي، ع٤.
- رصد، علاء (٢٠٠٨م). «أمن الدولة أخذ يتلاشى لصالح أمن الإنسان»، شؤون عربية،
ع١٣٣.
- شعبي، عبد الجبار (٢٠٠٨م). «نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري
لمواجهة الإرهاب»، العالم الإستراتيجي، ع٥.
- شليبي، السيد أمين (٢٠٠٥م). «الإرهاب الدولي.. المصادر والإشكاليات»، السياسة
الدولية، م٤٠، ع١٦٢.
- عبد الحليم، أميرة محمد (٢٠٠٥م). «أبعاد وتداعيات تفجيرات لندن»، السياسة الدولية،
م٤٠، ع١٦٢.
- عبد السلام، محمد (٢٠٠٣م). «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر
٢٠٠١»، كراسات إستراتيجية، السنة الثالثة عشرة، م١٣، ع١٢٧.
- ابن عنتر، عبد النور (٢٠٠٥م). «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، السياسة
الدولية، م٤٠، ع١٦٠، ص٥٦ - ٦٣.
- كرام، محمد الأخضر (٢٠٠٧م). «الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة
السلام»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع١٤.

المراجع الأجنبية

- Beck, Ulrich, La Société du Risque: Sur la voie d'une autre modernité (Paris: Editions Flammarion, (2001).
- Bellamyetal, Aley J. , Security and The War on Terror (London and New York): Rout Ledge, (2005).
- Buzzan, Barry and Waever, Ole, Begions and Powers. The Structure of International Security(Cambridge: Cambridge Universty Press,2003).
- Eris, Morris et al., Terrorism: Threat and Response (Hound Mills: MC Milan Press, 1987).

المواقع الإلكترونية

- لكريني، إدريس «مكافحة الإرهاب الدولي: بين تحديات المخاطر وواقع المقاربات الانفرادية»، استرجعت بتاريخ ١٩ / ٩ / ٢٠١٢ :
<http://www.madarcentre.org/index.asp>, (19/09/2012)
- مناع، هيثم «مقاربة غير نمطية للإرهاب والحرب عليه»، استرجعت بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠١٤ م:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/84cb24E24-C1748-CC-9CCA-14D9CBB6C31B.htm> (2014/12/16)
- فوزي، خ. «مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب: الدول الإفريقية عاجزة عن ترقب الخطر الإرهابي والتصدي له»، انظر الرابط التالي:
[http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38\(222014/10/](http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38(222014/10/)
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/84cb24E24-C1748-CC-9CCA-14D9CBB6C31B.htm> (162014/12/).